مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الاقتصاد غير المنظم في سورية الخصائص والأسباب
اسم الكاتب: د. يوسف محمود، رلا موسى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4586
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 13:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

الاقتصاد غير المنظم في سورية
الخصائص والأسباب

الدكتور يوسف محمود*
رلا موسى**

(تاريخ الإيداع 26 / 5 / 2014. قُبِل للنشر في 3 / 10 / 2014)

□ ملخّص □

يعد الاقتصاد غير المنظم من أبرز القضايا الاقتصادية التي مازالت تأخذ الحيز الواسع من اهتمامات الباحثين، فهو موجود في جميع الدول على اختلاف أنماطها الاقتصادية ويمس جميع الشرائح الاجتماعية وجميع الفئات العمرية كما يشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي لأغلب دول العالم .

بناء على ماتقدم جاء هذا البحث لتوضيح مفهوم الاقتصاد غير المنظم ، والتعرف على مكوناته كذلك يوضح البحث أهم الأسباب التي أدت لدفع الأفراد للعمل في الأنشطة غير المنظمة حيث توضح الأثر الكبير للتسرب من المدارس وأثر الفساد الإداري في اتساع حجم الاقتصاد غير المنظم كذلك يوضح أهم خصائص العاملين في الاقتصاد غير المنظم .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد غير المنظم ، الفساد ، الخصائص ، المبررات، الأنشطة الاقتصادية.

* أستاذ– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد–جامعة تشرين –اللاذقية–سورية.
** طالبة دراسات عليا(دكتوراه)–قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين –اللاذقية –سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

The Informal Economy in Syria Features & Reasons

Dr. Yousef Mahmoud*
Rula Musa**

(Received 26 / 5 / 2014. Accepted 3 / 10 / 2014)

□ ABSTRACT □

The informal economy is considered the most important of economic issue which still concerns researchers. It is found in all states with different economic patterns and affects all social strata and all age groups. This type of economy forms a high percentage of the gross domestic product of most countries of the world.

Accordingly, this research came to clarify the concept of the informal economy, and identify its components. As well as, this research showed the most important reasons to pay individuals to work at informal activities. Also this research illustrated the significant impact of school dropout and the effect of corruption at increasing the informal economy also showed the most important characteristics of workers in the informal economy.

Keywords: Informal Economy; Corruption; Property; Justification; Economic Activities.

*Professor; Faculty Of Economics, University of Tishreen; Lattakia, Syria.
**Postgraduate Student, Department of Economics, University of Tishreen; Lattakia, Syria.

مقدمة:

تعاني جميع اقتصاديات العالم على اختلاف أنماطها (متطورة ، نامية ، ناشئة) من ظاهرة الاقتصاد غير المنظم، وقد اعتبر هذا الاقتصاد كأحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تتطلب اهتماماً كبيراً ودراسة معمقة من قبل الباحثين وصانعي السياسة الاقتصادية منذ سبعينيات القرن الماضي، وذلك لارتباطه بكل المتغيرات الاقتصادية، و وجوده في جميع الشرائح الاجتماعية، و كافة المراحل العمرية.

انطلاقاً من ذلك جاء البحث لدراسة خصائص العاملين في هذا الاقتصاد والتعرف على أهم أسبابه.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث بأن الاقتصاد السوري يعاني من هدر كبير للموارد الداخلية التي أدت لحدوث اختلالات هيكلية لهذا الاقتصاد، وذلك بسبب خروج نسبة كبيرة من المعاملات الاقتصادية خارج النطاق الرسمي دون دخولها في حسابات الدخل القومي .لذلك يتصدى البحث للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما هو مفهوم الاقتصاد غير المنظم؟
2. ما هي خصائص العاملين في هذا الاقتصاد ؟
3. ما هي الأسباب الرئيسية لانتشار الاقتصاد غير المنظم ؟

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية:

تنطلق أهمية البحث من كونه يعكس واقع الاقتصاد السوري، والذي يشهد خروج نسبة كبيرة من المعاملات الاقتصادية عن النطاق الرسمي، والتي تؤدي إلى إضعاف الاقتصاد.

الأهداف:

إن الهدف من هذا البحث يتمحور حول الآتي:

1. توضيح مفهوم الاقتصاد غير المنظم.
2. دراسة أهم الأسباب التي أدت لانتشاره في سورية، و في معظم دول العالم.
3. دراسة توزع العاملين في الاقتصاد غير المنظم حسب النشاط الاقتصادي والنوع الاجتماعي وحسب فئات السن.

فرضيات البحث:

اعتمد البحث على الفرضية التالية:

يعتبر التسرب من التعليم والفساد الإداري من أهم الأسباب لانتشار الاقتصاد غير المنظم في سورية.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لظاهرة الاقتصاد غير المنظم ، وتحليل البيانات المستمدة من المكتب المركزي للإحصاء ومسوح سوق العمل.

المدة الزمنية للبحث:

تناول البحث الجانب التحليلي للفترة ما بين 2005-2010.

الإطار النظري:

أولاً:مفهوم الاقتصاد غير المنظم:

مازال موضوع الاقتصاد غير المنظم مثيراً للجدل بين الباحثين الاقتصاديين، وبالتالي ليس هناك حتى الآن تعريف موحد متفق عليه، وإنما عرف بعدة وجوه منها ماورد في أبحاث عديدة حول اقتصاد الظل.ومنها:

1. هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية، ولا تقاس بأساليب قياس النشاط الاقتصادي.(تانزي،1981).[1]

2. هو عبارة عن الأنشطة التي يرتبط وجودها مباشرة إما بهدف تحقيق ربح خاص، أو بمخالفة وانتهاك قوانين الدولة. (غروسمان،1989).[2]

3. هو عبارة عن مزيج من عدة أنشطة،منها المشروع ومنها غير المشروع، ومنها أنشطة اقتصادية تتهرب من دفع الضرائب، ودخولها لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي. (ادغار فيجي، 1990) .[3]

4. هو ذلك الجزء من الناتج الوطني، الذي كان يجب أن يدخل في الناتج الداخلي الخام، ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل . (غوتمان فيجي،1997).[4]

5. هو عبارة عن أسواق تقوم على منتجات قانونية، ولكنها تتهرب من دفع ضرائب الدخل وضرائب القيمة المضافة، ولا يوجد معايير لضمان سلامة العاملين فيه وحمايتهم، ولا يوجد حد أدنى من الأجور، وساعات العمل غير محددة. (شنايدر،2004).[5]

6. عرف بأنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ،ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، ولذلك يعتمد السرية في عمله شراء وبيع وعمل، أي بعيد عن أعين الرقابة ولا يمسك دفاتر نظامية. ويتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة، من رسوم وضرائب وخطط وتقديم بيانات، ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها. (سلمان،2007).[6]

7. عرف بأنه جميع الأنشطة المولدة للدخل الذي لايسجل ضمن حسابات الدخل القومي، إما لإخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، أو لأن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد . (بودلال ،2008).[7]

8. أما منظمة العمل الدولية عرفته بأنه :عبارة عن وحدات تعمل في إنتاج السلع والخدمات القانونية، وتهدف لتوليد فرص عمل ودخل لأشخاص معينين،تعمل في نطاق صغير ومستوى منخفض من التنظيم، ولا يوجد فصل بين العمل ورأس المال كعنصري إنتاج، يقوم العمل على العلاقات الشخصية والعائلية والقرابة، وليس على علاقات تعاقدية أو ضمانات رسمية.[8]

وفي النهاية يعرف الاقتصاد غير المنظم بأنه :

"جزء لايتجزأ من الاقتصاد القومي، ولكنه لايدخل ضمن حساباته نتيجة تهربه من الضرائب المترتبة عليه ويمارس أعماله في قنوات بعيدة عن الرقابة أي يعتمد مبدأ السرية في عمله، كما أنه يشمل نوعين من الأنشطة أنشطة

مشروعة وأنشطة غير مشروعة وذلك حسب مجال العمل الذي يمارسه.أي أن اقتصاد الظل ينقسم لاقتصاد مشروع منظم واقتصاد مشروع غير منظم واقتصاد غير مشروع لا تسمح به القوانين ولا يدخل في الحسابات القومية ويمكن أن يسمى اقتصاد الجريمة .

ثانياً:مكونات الاقتصاد غير المنظم :

من خلال ما قد ذكرناه من تعاريف مختلفة عن الاقتصاد غير المنظم والآراء المختلفة حول هذه الظاهرة من قبل بعض العلماء الاقتصاديين فإننا نجد أن هذا الاقتصاد يتألف من نشاطين:[9]

1. أنشطة مشروعة
2. أنشطة غير مشروعة

الأنشطة المشروعة :

هي عبارة عن أنشطة مشروعة تخضع للضرائب بأساليب وآليات مختلفة فالأطباء والمهندسون والمحامون والمشاريع الصغيرة الفردية والمتوسطة وغيرها كلها خاضعة للضرائب ولكن تختلف فيما بينها من حيث السبل والإجراءات والآليات وإن كان هناك حالات تهرب ضريبي مع انعدام ذكر الدخول الحقيقية وهذا للأنشطة المشروعة حصرياً.

وتقسم هذه الأنشطة إلى :أنشطة مادية تنتج سلعاً مادية وأنشطة غير مادية تنتج خدمات .

الأنشطة غير المشروعة:

هي عبارة عن أنشطة مخالفة لقوانين الدولة مثل إنتاج وتوزيع وتهريب المخدرات والأسلحة والرشوة وغيرها....كما أن تهريب السلع المشروعة التي يحظر استيرادها من أجل حماية المنتج المحلي هي نشاط غير مشروع وأيضاً أنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي . ومن بعض الأنشطة غير المشروعة والتي وجدت بكثرة في معظم بلدان العالم هي غسيل الأموال أي اقتصاد الجريمة .ويقصد باقتصاد الجريمة أنه كل عمل أو إجراء يهدف إلى تحويل أو إخفاء أو نقل أو تغيير طبيعة وملكية ونوعية وهوية الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال إجرامية وغير قانونية أو غير مشروعة بهدف التغطية أو التمويه على مصدرها ولكي تظهر في النهاية أنها من مصادر مشروعة.[6]

لقد اكتسبت ظاهرة غسيل الأموال اهتماماً خاصاً ليس فقط من قبل رجال القانون والمهتمين بمكافحة الإجرام وإنما من قبل رجال السياسة والاقتصاد وذلك لما لها من خطورة خاصة.[10]

وبالطبع إن عملية غسيل الأموال تؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة وذلك من خلال التأثير على الدخل القومي وعلى توزيع الدخل القومي وعلى الادخار والاستثمار وقيمة العملة الوطنية والأسعار المحلية وميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية .[11]

هنالك الكثير من الآثار السلبية لعملية غسيل الأموال على الدخل القومي فإن خروج الأموال غير المشروعة بطريق مشروع إلى خارج البلاد يؤدي إلى حرمان البلاد من العوائد الايجابية التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع من قيمة مضافة إلى الدخل القومي وحل لبعض مشكلات البطالة وأيضاً استقرار الأسعار المحلية.[12]

أما تأثير عملية غسيل الأموال على الادخار فإنها تتسبب في نقص بالادخار المحلي وعندئذ ستضطر الدولة للاقتراض الخارجي مما يزيد الأعباء على اقتصادها.[13]

إن ظاهرة غسيل الأموال أي اقتصاد الجريمة الذي يسبب هدراً للاقتصاد الوطني وإن عجز السياسات الاقتصادية عن ضبط آليات النشاط الاقتصادي وعن الرقابة المستمرة على الأنشطة غير المشروعة سيؤدي لاتساع ظاهرة اقتصاد الظل وبالتالي عدم معرفة التوجهات الحقيقية للاقتصاد السوري .

النتائج والمناقشة:

أولاً:أسباب الاقتصاد غير المنظم:

ترتبط أبعاد كل ظاهرة اقتصادية بوجود مجموعة من الأسباب التي تؤدي لنمو هذه الظاهرة واتساعها، ومن أهم الأسباب التي أدت لنشوء الاقتصاد غير المنظم (عوض الله،2002):[14]

1-الأنظمة الضريبية غير العادلة(unfair tax systems):

تعد الضرائب المرتفعة مسؤولة عن نمو ونشأة ظاهرة الاقتصاد غير المنظم ، ويتزايد الحافز لدى الأفراد والشركات للتحول نحو الاقتصاد الخفي كلما تعرضت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي إلى فرض المزيد من الضرائب، وللبحث عن طرق ملتوية للتهرب من الضرائب، أي جميع أنشطة الاقتصاد غير المنظم لا يتم تسجيلها لدى السلطات الرسمية، وبالتالي لا تخضع للضريبة، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف الحصيلة الضريبية (المباشرة وغير المباشرة)، وحصول عجز تسعى الحكومة لتخفيضه عن طريق فرض ضرائب جديدة، مما يؤدي لزيادة العبء على العاملين في الدولة، فيقوم هؤلاء العاملون بتخفيض هذا العبء عن طريق البحث عن أعمال أخرى غير نظامية بعيدة عن رقابة الدولة.

وحسب بيانات البنك المركزي فإنّ الكثير من منشآت الأعمال تفضّل البقاء في القطاع غير المنظم، بسبب الإجراءات التي يتم تنفيذها لسداد ضريبة الأرباح.

وفي سورية سداد الضريبة يتطلب إحضار النماذج الضريبية إلى المكاتب المعنية، والتأكد من صحة الحسابات الضريبية، الأمر الذي يتطلب عدة أيام للقيام بهذه الخطوة لتحصيل الضرائب.

وقد نفذت سورية عدة إصلاحات في هذا المجال، تتمثل بتخفيض الضريبة على أرباح الشركات، ومع ذلك فقد تراجع ترتيب سوريا على سلم التصنيف العالمي في هذا الصدد بصورة كبيرة(البنك الدولي ،2011).[15]

ويبين الجدول التالي مؤشر سداد ضريبة الأرباح في سورية عام 2010-2011.

الجدول رقم(1) مؤشر سداد ضريبة الأرباح في سورية خلال الفترة 2010-2011

المؤشر	سداد ضريبة الأرباح			
البلد	سورية		دول المنطقة 2011	دول OECD2011
	2010	2011		
الترتيب العالمي	105	110	-	-
معدل الضريبة (% من الأرباح)	42.9	42.9	32.8	43
عدد المدفوعات سنوياً	20	20	21.6	14.2
الوقت (بالساعات)	336	336	194.1	199.3

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، تقارير أنشطة الأعمال 2010-2011.

إذاً:من خلال الجدول السابق تعتبر الضريبة على الأرباح من العوامل الأساسية لازدياد حجم القطاع غير المنظم كونها تمثل عبئاً كبيراً خاصة على المنشآت الصغيرة الحجم أو المشاريع الفردية، فمثلاً التأكد من صحة الحسابات الضريبية في سورية عام 2011 يتطلب 336 ساعة سنوياً وعدد مدفوعات 20 مرة بالسنة. أما في دول المنطقة يتطلب التأكد إلى 194.1 ساعة سنوياً وعدد مدفوعات 21.6 مرة بالسنة .وأما دول oecd يتطلب التأكد من صحة الحسابات الضريبية إلى 199.3 ساعة وعدد مدفوعات 14.2 مرة بالسنة.

2-الفساد الإداري:

يعتبر الفساد الإداري (**Administrative corruption**) من أهم الأسباب التي تؤدي لنشوء الاقتصاد غير المنظم، إن سورية تأتي في مرتبة متأخرة في مجال ضبط الفساد الإداري سواء على مستوى الترتيب العالمي أو على مستوى منطقة حوض المتوسط.[16]

ويبين الجدول التالي ترتيب بعض الدول العربية عالميا ومحليا من ناحية الفساد وفق (CPI) مؤشر إدراك الفساد.

الجدول رقم (2) ترتيب الدول العربية من ناحية الفساد عام 2008

البلد	المرتبة العالمية	المرتبة العربية	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد(cpi)
قطر	22	1	6,0
الإمارات	34	2	5,7
البحرين	46	3	5,0
عمان	53	4	4,7
الأردن	53	5	4,7
الكويت	60	6	4,3
تونس	61	7	2,4
المغرب	72	8	3,5
السعودية	79	9	3,4
الجزائر	99	10	3,0
لبنان	99	11	3,0
مصر	105	12	2,9
موريتانيا	123	13	2,6
ليبيا	131	14	2,5
اليمن	131	15	2,5
سورية	138	16	2,4
السودان	174	17	1,8
العراق	178	18	1,5
الصومال	179	19	1,4

المصدر:.Transparncy international Global corruption Report 2008,corrouption in judicial systems

من خلال الجدول السابق: نجد أن قطر احتلت المرتبة الأولى عربياً كأقل دولة من حيث الفساد، والمرتبة 22 عالمياً، وبمعدل6,0 كعدد نقاط وفق مؤشر إدراك الفساد. أما سورية فقد كانت في المرتبة 16 عربياً ، والمرتبة 138 عالمياً ، و بعدد نقاط 2,4 وفق مؤشر إدراك الفساد. وأما الصومال فكانت أكثر الدول فساداً عربياً وعالمياً حيث حصلت على 1,4 من أصل 10 وفق مؤشر إدراك الفساد، وذلك نتيجة الحروب الأهلية التي يعاني منها هذا البلد .

3-معدل النمو الاقتصادي :عندما يكون معدل النمو الاقتصادي منخفض فهذا يعني أن الاقتصاد الوطني غير قادر على خلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل، حيث يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي في سورية يعادل ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني أي يجب أن لايقل عن 7% (سلمان،2007).[6]

لذلك فإنهم سيعملون في الظل في أنشطة غير نظامية، وبالتالي هذا بدوره سيؤدي إلى ضعف الإيرادات الضريبية، وانخفاض قدرة الدولة على الإنفاق على البنى التحتية الأساسية، والتي تعتبر المحفزة للنمو الاقتصادي.

والجدول التالي يبين معدلات النمو الاقتصادي في سورية :

الجدول رقم (3) معدلات النمو الاقتصادي في سورية

السنة	معدل النمو الاقتصادي
2006	5
2007	5,7
2008	4,3
2009	5,9

المصدر:من حسابات الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للاحصاء وتقرير البنك المركزي

يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات التي تعطي فكرة عن مسار التطور الاقتصادي حيث بلغت هنا بالمتوسط 5,3 ومعدل النمو المستهدف خلال الخطة الخمسية العاشرة هو 7% .

4-التسرب من المدارس :إن التسرب من المدارس من أهم الأسباب المؤدية لنشوء الاقتصاد غير المنظم حيث أن أغلب العاملين فيه من حملة المؤهل الابتدائي وما دون ويبين الجدول التالي توزع العاملين في الاقتصاد غير المنظم وفقاً للحالة التعليمية .

الجدول رقم (4) توزع العاملين في القطاع غير المنظم حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية %من اجمالي العاملين	2006 غير منظم	2009غير منظم	2010غير منظم
أمي	11,9	12,7	13,3
ملم	17,1	15,7	16,9
ابتدائية	50,4	51,4	48,4
اعدادية	13,5	13	13,5
ثانوية	4,9	4,7	5,6
تعليم عالي	0,9	0,98	0,87

المصدر:مسوح سوق العمل في سورية في عدة أعوام، المكتب المركزي للاحصاء

من الجدول السابق نجد أن غالبية الأفراد الذين يمارسون أنشطة غير منظمة وفق الإحصاءات الرسمية هم من أنهوا دراستهم الابتدائية فقط ،ووصلت نسبتهم في عام 2010 حوالي 78،6 % من اجمالي العاملين في الاقتصاد غير المنظم .كما أن أغلب الأنشطة الممارسة هي أنشطة معيشية مثل الخياطة والحياكة والباعة الجوالين ولا تتطلب تحصيلاً علمياً أو كفاءات مرتفعة ومستوى التقنيات المطلوبة ضعيف إلى حد ما. من الملاحظ أنّ نسبة حملة الشهادات الجامعية ليست بمرتفعة ما يقارب 0,9% من إجمالي العاملين في القطاع غير المنظم عام 2006 ولكن أعداد هؤلاء تتزايد بالمطلق الأمر الذي يترتب علية خسارة هذه المؤهلات ، مما سبق يمكننا القول إنّ معدلات الأمية بمفهومها الشائع منخفضة نوعاً ما ولكن ضعف المستوى والتحصيل العلمي هو المسيطر على قسم كبير من قوة العمل مما سيشكل مأزقاً ولا سيما في ظل المنافسة الشديدة التي تحكم أسواق العمل في الوقت الحالي .

وهذا يدل على تسرب واضح من المدارس حيث إنه كلما زاد عدد المتسربين من المدارس زاد عدد العاملين في الاقتصاد غير المنظم وبالتالي زاد حجم هذا الاقتصاد . والشكل التالي يبين توزع العاملين في القطاع غير المنظم حسب الحالة التعليمية:

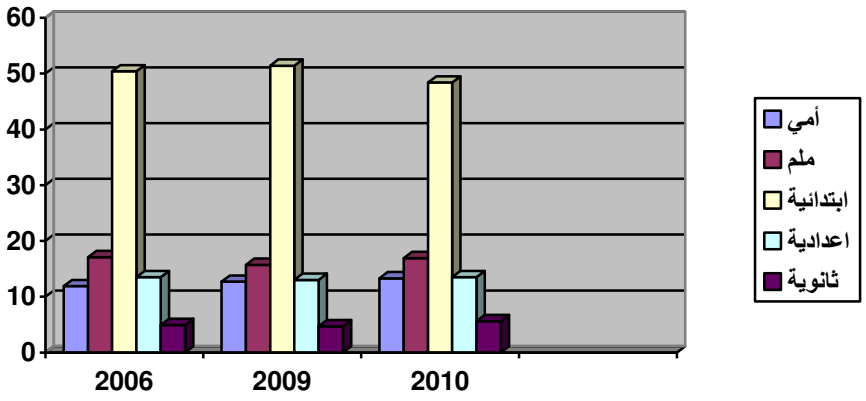

الشكل رقم (1) توزع العاملين في القطاع غير المنظم حسب الحالة التعليمية

من خلال الشكل السابق نجد أن الأفراد الحاصلين على المرحلة الابتدائية يشكلون حوالي 50% من اجمالي عدد العاملين في الاقتصاد غير المنظم أي المستوى المتدني من التعليم هو المسيطر على قسم كبير من قوة العمل .

5-الركود الاقتصادي والهجرة : من أهم الأسباب أيضاً التي تؤدي لانتشار اقتصاد الظل هو تزايد معدلات الهجرة، وذلك بسبب حالة الركود الاقتصادي في المجتمع. فالهجرة من الريف إلى المدينة تزيد ضغط قوة العمل في المدينة، ويصبح سوق العمل الرسمي غير قادر على استيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين.

6- كثرة القوانين وتعقيداتها وإجراءاتها الروتينية:

تجعل الأفراد غير راغبين بالعمل في الأسواق النظامية ويتجهون إلى العمل في الظل بعيداً عن كل هذه الإجراءات وما تتطلبه من أموال ، وفى كثير من الأحيان تتطلب ممارسة بعض أنواع الوظائف أو الحرف الحصول على إذن رسمي أو ترخيص. كما قد تهدف هذه القوانين إلى الحد من الكمية المعروضة من سلع أو خدمات معينة ، وهو ما ينشأ عنه في بعض الأحوال فجوة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من هذه السلع والخدمات ، مما يوفر دافعاً لدى الأفراد الذين ليس لديهم ترخيصا بمزاولة المهنة أو بإنتاج هذه السلع والخدمات إلى دخول الاقتصاد غير

الرسمي، والعمل بأجر أقل، أو الإنتاج بسعر أقل بدون تحمل الاستثمارات المتمثلة في تكاليف استخراج مثل هذه التراخيص، وتوفير المال اللازم للحصول على رخصة في أشياء أخرى .

ثانياً:خصائص العاملين في الاقتصاد غير المنظم :

من أهم خصائص العاملين في الاقتصاد غير المنظم عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات من حيث تراخيص مزاولة المهنة والقوانين المتعلقة بعدم تشغيل الأطفال ، كما أن القسم الأكبر من العاملين يتصفون بتدني المستوى التعليمي وغالبية المشاريع صغيرة مثل ورش الخياطة والباعة الجوالين وورشات الحرف اليدوية. وسنقوم بالتعرف على توزع العاملين حسب النوع الاجتماعي وحسب فئات السن وحسب النشاط الاقتصادي بالاستناد إلى بيانات مسوح سوق العمل من المكتب المركزي للإحصاء.

1- توزع العاملين في الاقتصاد غير المنظم حسب النوع الاجتماعي :

من خلال البيانات الإحصائية الخاصة بمسوح سوق العمل فإن نسبة العاملين الذكور في الاقتصاد غير المنظم أكبر من نسبة العاملين الإناث والجدول التالي يبين إجمالي المشتغلين في الاقتصاد غير المنظم حسب النوع الاجتماعي:

الجدول رقم(5) توزيع العاملين في القطاع غير المنظم حسب النوع الاجتماعي

العام	نسبة العاملين لذكور	نسبة العاملين الإناث
2006	95,33	4,67
2009	91,39	8,61
2010	89,72	10,28

المصدر :مسوح سوق العمل،المكتب المركزي للاحصاء ،سورية.

من خلال الجدول السابق فإن نسبة العاملين الذكور بلغت عام 2006 حوالي 95,33% وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع نسبة العاملين الإناث في نفس العام والتي كانت 4,67%.ومن ثم انخفضت نسبة العاملين الذكور في الاقتصاد غير المنظم عام 2006 من 95,33%إلى 89,72%في عام 2010 أي بنسبة انخفاض حوالي 5,61% .

ويبين الشكل التالي توزع العاملين في الاقتصاد غير المنظم حسب النوع الاجتماعي .

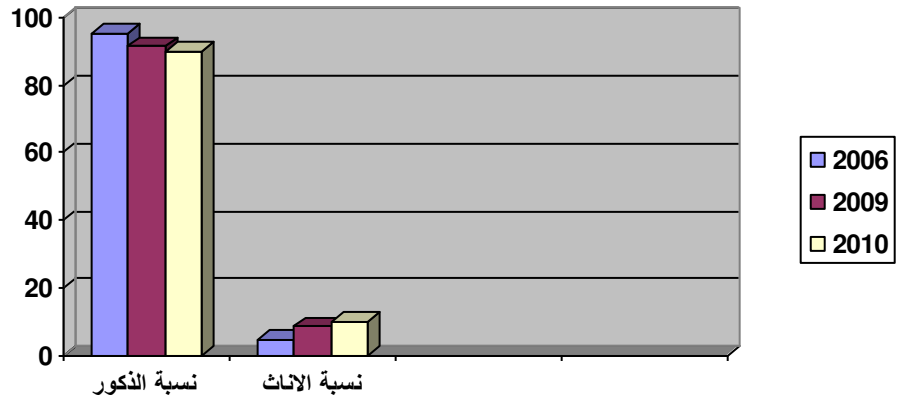

الشكل رقم(2) توزع العاملين في الاقتصاد غير المنظم حسب النوع الاجتماعي

من خلال الشكل نجد أن نسبة الذكور عام 2006 حققت أعلى نسبة كون النساء يفضلن العمل في الاقتصاد الرسمي المنظم حيث الحماية الاجتماعية متوفرة والأمان الاجتماعي موجود .

2-توزع العاملين في الاقتصاد غير المنظم حسب فئات السن:

يبين الجدول التالي توزع العاملين حسب فئات السن حسب البيانات المأخوذة من مسوح سوق العمل .

الجدول رقم (6) توزيع العاملين في الاقتصاد غير المنظم حسب فئات السن

الفئة/العام	2006	2009	2010
19-15	10,95	9,97	10,88
34-20	45,58	47,54	46,65
49-35	29,25	30	30,31
64-50	11,56	10,68	10,69
65 وما فوق	2,66	1,81	1,47

المصدر :مسوح سوق العمل ،المكتب المركزي للاحصاء.

من خلال الجدول السابق فإن غالبية المشتغلين في الاقتصاد غير المنظم هم من الفئة العمرية (20-34)حيث كانت نسبة المشتغلين من هذه الفئة عام 2006 هي 45,58% وفي عام 2009 وصلت إلى 47,54% وفي عام 2010 انخفضت إلى 46,65% .أي معظم العاملين في هذا الاقتصاد غير المنظم هم في ذروة إنتاجهم .

ثم تأتي في المرحلة الثانية الفئة العمرية من 35-49 حيث بلغت عام 2006 حوالي 29,25 %وارتفعت عام 2009 إلى 30% وفي عام 2010 ارتفعت إلى 30,31 %.من ثم انخفضت نسبة العاملين في الفئة العمرية 50-64 تقريباً إلى النصف حيث وصلت النسبة إلى 11,56%عام 2006 وانخفضت إلى 10,68%عام 2009 و 10,69 %عام 2010.أما الفئة العمرية الأخيرة 65 وما فوق فقد كانت نسبتها قليلة جداً بالمقارنة مع نسبة العاملين من باقي فئات السن حيث كانت عام 2006 حوالي 2,66% و1,81%عام 2009 واستمرت بالانخفاض عام 2010 ووصلت إلى 1,47% .

3-توزيع العاملين في الاقتصاد غير المنظم حسب النشاط الاقتصادي:

يبين الجدول التالي توزع العاملين حسب النشاط الاقتصادي من زراعة وصناعة وبناء وتشييد وفنادق ونقل ومال وتأمين وعقارات وصولاً لقطاع الخدمات .

الجدول رقم (7) توزع العاملين في الاقتصاد غير المنظم حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي /العام	2006	2009	2010
زراعة	26,95	27,14	25
صناعة	8,13	3,05	2
بناء وتشييد	34,03	41,34	43,67
فنادق ومطاعم	12,25	7,54	6,89
نقل ومواصلات	13,41	16,03	17,62
مال وتأمين وعقارات	1,15	1,88	0,82
خدمات	4,08	4,02	4

المصدر :مسوح سوق العمل ،المكتب المركزي للاحصاء.

من خلال الجدول السابق نجد حسب بيانات مسوح سوق العمل أن قطاع البناء والتشييد احتل المرتبة الأولى في توزيع العاملين في الاقتصاد غير المنظم حسب النشاط الاقتصادي بالمقارنة مع باقي القطاعات حيث كانت نسبة

العاملين فيه عام 2006 حوالي 34,03% وارتفعت إلى 41,34% عام 2009 ومن ثم ارتفعت إلى 43,67% عام 2010 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار العقارات ومواد البناء الامر الذي دفع بالأفراد للعمل في هذا القطاع نتيجة المردود الكبير الذي يحصل عليه الافراد من خلال العمل في هذا المجال .ومن ثم كان قطاع الزراعة في المرتبة الثانية في توزيع العاملين في الاقتصاد غير المنظم حيث كانت نسبتهم عام 2006 حوالي 26,95 %وارتفعت عام 2009 إلى 27,14% ثم انخفضت عام 2010 إلى 25%.ومن ثم كان قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثالثة يليه قطاع الفنادق والمطاعم الذي انخفضت نسبة العاملين فيه من 12,25 %عام 2006 إلى 6,89% عام 2010 ومن ثم في قطاع الخدمات انخفضت نسبة العاملين فيه إلى 4% عام 2010 وأما قطاع المال والتأمين والعقارات كانت نسبة العاملين فيه قليلة جداً بالمقارنة مع باقي القطاعات حيث وصلت نسبة العاملين في الاقتصاد غير المنظم في هذا القطاع إلى 0,82 % عام 2010.

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات:

في نهاية هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات ، ومن ثم التقدم بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي تساهم في الحد من الاقتصاد غير المنظم، والعمل على دمجه في الاقتصاد الرسمي المنظم ومن هذه الاستنتاجات :

1. الاقتصاد غير المنظم هو اقتصاد فتي حيث إن القسم الأكبر من هم شباب في ذروة إنتاجهم .ويغلب على العاملين فيه تدني المستوى العلمي فأغلبيتهم من حملة الشهادة الابتدائية وما دون .
2. نسبة اليد العاملة المذكرة في الاقتصاد غير المنظم أكبر من نسبة اليد العاملة المؤنثة،وذلك حسب طبيعة الأنشطة التي تمارس في الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة .
3. ارتفاع نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد نتيجة ارتفاع أسعار العقارات .
4. التسرب من المدارس من العوامل المؤدية لانتشار أنشطة الاقتصاد غير المنظم وبالتالي تدني المستوى التعليمي والثقافي.
5. يمثل الفساد الإداري أحد أهم جوانب الاقتصاد غير المنظم .

التوصيات:

من خلال الاستنتاجات السابقة نقترح مايلي:

1. العمل على رفع وتحسين مستويات المعيشة، وتحسين أجور العاملين في القطاع الرسمي، و تقديم إعانات مادية لغير العاملين ضمن خطط محددة.
2. لقاء العاملين في القطاع غير المنظم ومحاورتهم لتحديد احتياجاتهم ومتطلباتهم الحقيقة، وصعوبات العمل التي تعترض عملهم في القطاع الرسمي، و تقديم إعانات للفقراء حيث الغالبية منهم لا يملكون سوى عملهم في القطاع غير الرسمي.
3. تخفيف ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وذلك من خلال تطوير وتحسين الريف والمناطق الزراعية، وتقديم الخدمات الضرورية للمناطق الريفية.
4. الحد من ظاهرة التسرب من المدارس عن طريق تطبيق إجراءات حازمة للحد من هذه الظاهرة .

5. تحسين جودة التعليم بحيث تتوافق مع متطلبات سوق العمل .

6. مكافحة الفساد الإداري في كافة دوائر الدولة .

المراجع:

1- تانزي، فيتو. *الاقتصاد السري أسباب هذه الظاهرة العالمية وآثارها* . مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الجزء 20، العدد4، 1983.

2- GROSSMAN,G.The informal Economy ...Studies In Advanced and L.D.CS ,1989,P150-151

3- FIGE,E. "Defining And Estimating Under Ground Economy .And Informal Economy ,The New Institutional Economic Approach " University of Wisconsin, Madison World Development , VOL18 ,NO7, 1990 .P 6-7-8.

4-علي، بودلال . *مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر* . مجلة العلوم الانسانية ،السنة الخامسة ،العدد 37،عام2008 .

5- SCHANIDER,F.Shadow Economies around the world .what do we know?April, 2004, p22-27.

6- سلمان ،حيان . اقتصاد الظل .مجلة الاقتصادية ،2007ص 2-3.

7- علي ،بودلال. الاقتصاد الخفي في البلدان النامية. مجلة العلوم الإنسانية،العدد 38،عام 2008.

8- "Women And Men In the Informal Economy A statistical picture" International Labour Office, Geneva,2002, p 10-11.

9- أندراوس،عاطف وليم.الاقتصاد الظلي والأثر على الموازنة العامة.مكتبة الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية،2005 .

10- الميل، فيصل سعيد أحمد .السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة غسيل الأموال في القوانين الجنائية الوطنية والقانون الجنائي الدولي . دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه،2007 ، ص11.

11-حلمي،خالد سعد زغلول. .ظاهرة غيسل الأموال ومسؤولية البنوك في مكافحتها . بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون ، غرفة تجارة وصناعة دبي، جامعة الامارات، طبعة 2001، ص.1381

12- عوض الله ،صفوت عبد السلام .الآثار الاقتصادية لعملية غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، دار النهضة العربية، القاهرة،2003، ص.75

13- عبد العظيم ،حمدي .غسيل الأموال في مصر والعالم العربي،القاهرة ،1997، ص178.

14-عوض الله، صفوت عبد السلام . الاقتصاد السري(دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه). دار النهضة العربية، القاهرة،2002، ص8.

15- قاعدة بيانات البنك الدولي ، تقارير أنشطة الأعمال 2010-2011.

16- International Property Rights Index , 2010,2011 Report, Institute Of Liberty And Democracy ILD ,Peru..